

## التحديات الاقتصادية في فترة السيسي الثانية

حسين سليمان

باحث اقتصادي بمركز الأهرام للدراسات  
السياسية والاستراتيجية

### مقدمة

كما هو في السوق. ويفسر هذا سبب كون الملف الاقتصادي هو عصب البرامج الانتخابية حول العالم، حيث يتبارى المنافسون في إظهار تفوق أجندتهم لإدارة الموارد بغرض كسب الناخبين، فتركز المعارضة على القصور الاقتصادي في أداء الحكومة، بينما تبرز الأخيرة أوجه نجاحاتها، وينتج عن ذلك في النهاية الاستبعاد التدريجي للسياسات واللاعبيين - أفرادًا أو أحزابًا وأيديولوجيات - الأقل نجاحًا في إدارة الموارد، بما يحقق قدرًا أكبر من الكفاءة في إدارة الدولة للموارد على الأجل الطويل.

وبالتالي، فإلى جوار غياب البرامج الانتخابية من الأساس، وفي القلب منها البرنامج الاقتصادي، فعلى الأرجح سيلعب غياب المنافسة الفعلية في الانتخابات المصرية، دورًا في تدني كفاءة إدارة الدولة للموارد، وهو استمرار للدور التقليدي السلبي الذي طالما لعبه غياب المنافسة السياسية في الاقتصاد المصري، خاصة بسبب المحورية التاريخية لدور الدولة في الاقتصاد في مصر. وفي هذا الإطار المعقد، يواجه الاقتصاد المصري خلال الأعوام المقبلة من الفترة الرئاسية الثانية للسيسي، عددًا من التحديات المتشابكة، والمتعلقة من جهة بالتغيرات المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن جهة أخرى بدور الدولة في الاقتصاد، وتأثيره كذلك على عملية الإصلاح ذاتها.

### التحديات الكلية

تأتي التحديات الكلية، المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية

بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسي فترته الرئاسية الثانية بعد فوز كبير بـ ٩٧٪ من إجمالي المقترعين في انتخابات افتقرت للمنافسة الفعلية، وذلك في وضع مشابه للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤، والتي فاز فيها الرئيس بفترة الرئاسية الأولى بالنسبة ذاتها تقريبًا. وبسبب غياب المنافسة، فقد ترشح الرئيس للمرة الثانية بدون برنامج رئاسي، كما فعل في انتخابات ٢٠١٤ أيضًا، وهو ما يعني عدم الالتزام بأهداف وجدول زمني محددين لما يعمل الرئيس وحكومته على إنجازه.

وبغض النظر عن أسباب غياب المنافسة، سواء بسبب التضييق على المنافسين المحتملين، أو ضعف ما تقدمه المعارضة من بدائل، يحمل غياب المنافسة السياسية الفعلية تبعات اقتصادية سلبية تتعلق بدور الدولة في الاقتصاد. ففي حين يحقق السوق الحر قدرًا من الكفاءة في إدارة الموارد من خلال المنافسة وما ينتج عنها من استبعاد القرارات واللاعبيين الأقل نجاحًا بعد تحقيقهم للخسائر، يفتقد دور الدولة في إدارة الموارد لوجود منافسين بسبب احتكارها لمهامها، وبالتالي ترتفع مخاطر سوء إدارة الموارد من قبل الدولة عنها في السوق. لكن ما يقدم بديلًا أشبه بالمنافسة في السوق - وإن كان أضعف - في إدارة الدولة للموارد هو المنافسة السياسية. فعلى الرغم من استمرار احتكار الدولة لمهامها، إلا أن المنافسة على مناصب إدارة الدولة تخلق بدورها منافسة على كفاءة إدارة الموارد بين المتنافسين - لكنها مؤجلة وليست آنية

## أولويات الفترة الرئاسية الثانية

الأرجح تستهدف الدولة خلال الفترة الرئاسية الثانية للسياسي، السعي لخفض معدل البطالة عبر تحفيز نمو الناتج.

وتواجه الدولة معضلة خاصة في هذا الوضع، فمع التزامها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، لن تتمكن الدولة من اللجوء لإجراءات مباشرة شاملة لتحفيز النمو والتشغيل، حيث من المفترض وفقاً للبرنامج أن يتراجع الدور الاقتصادي المباشر للدولة من خلال تقليصها للإنفاق العام وإعادة هيكلة الجهاز الإداري وتقليص عدد العاملين به، لذا يعتمد برنامج الإصلاح في خطته على القطاع الخاص لدفع النمو الاقتصادي، وذلك ليحل محل الدولة. وتشكل أسعار الفائدة المرتفعة هنا عقبة أمام هذا النمو المنتظر للنشاط الاقتصادي الخاص للمستثمرين، أو نمو طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات.

لذا، فمع أولى بوادر تراجع معدلات التضخم بعض الشيء في مطلع ٢٠١٨، سارع البنك المركزي إلى خفض معدل الفائدة في شهر فبراير ٢٠١٨ بمقدار نقطة مئوية، ثم أعقب ذلك بنقطة مئوية أخرى، وبذلك تراجع معدل الفائدة على إقراض البنوك إلى ٢٥، ١٧٪. ويعكس هذا رغبة البنك المركزي في المزيد من التخفيض لأسعار الفائدة في أسرع وقت لتنشيط النمو، ولكن قد يهدد التسرع في هذا الإجراء بعودة معدلات التضخم ارتفاعها، خاصة مع استمرار الضغوط التضخمية في الوقت الحالي، وذلك في ظل الجولات المرتقبة من تقليص الدعم على الطاقة، واحتمالات ضم حزمة جديدة من السلع والخدمات المستثناة سابقاً إلى قائمة ضريبة القيمة المضافة.

ويمثل هذا التناقض بين هدي تخفيض التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، وتحفيز النمو الاقتصادي الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة، التحدي الاقتصادي الكلي الأبرز، على الأقل في العامين المقبلين حتى ٢٠٢٠. وبصورة رئيسية، ستحدد كيفية إدارة الدولة لهذا التحدي خلال السنوات المقبلة، أداء الاقتصاد المصري ومدى نجاح أو فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي في معالجة اختلالاته الهيكلية المزمنة ووضعه على المسار السليم.

### التحديات الاجتماعية

وإلى جوار التحديات الكلية، تبرز التحديات الاجتماعية كذلك كواحدة من أهم الملفات الاقتصادية في الأعوام الأربعة المقبلة، والتي قد تحمل نتائج اقتصادية وسياسية

للاقتصاد المصري، في مقدمة التحديات الاقتصادية في الفترة الرئاسية الثانية للسياسي، وذلك نظراً للتحويلات المصاحبة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٦، والتي أطلقت إجراءاته عدداً من التغيرات الكلية المتناقضة، والتي سيمثل ضبطها المهمة الأبرز في الأعوام الأربعة المقبلة.

وتمثل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة في أعقاب إطلاق برنامج الإصلاح، الأولوية الأبرز ضمن المؤشرات الكلية المستهدفة، فمباشرة بعد التحرير الكامل لسوق صرف العملات الأجنبية في نوفمبر ٢٠١٦، ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات تاريخية، غدت كذلك الجولات المتتالية من تقليص الدعم على عدد من السلع، وفي مقدمتها الطاقة، سواء الوقود بأنواعه أو الكهرباء، كما أضافت أيضاً ضريبة القيمة المضافة المستحدثة بمعدل ١٤٪ إلى الزيادات في الأسعار، وهي التي حلت محل ضريبة المبيعات بمعدل ١٠٪ سابقاً.

نتيجة لهذه الإجراءات، ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي من ٢، ١٠٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٥، ٢٣٪ في عام ٢٠١٧، وهو أعلى معدل تضخم في مصر منذ الثمانينيات. كما تشير أحدث توقعات لصندوق النقد الدولي في إبريل الماضي، إلى تراجع معدل التضخم في ٢٠١٨ بشكل طفيف ليصل إلى ١، ٢٠٪ في المتوسط، وذلك على ألا يتراجع إلى ١٠٪ مجدداً قبل عام ٢٠٢٠.

ولمواجهة هذا الارتفاع الحاد في التضخم، لجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة على الإقراض إلى البنوك من ٢٥، ١٢٪ في منتصف ٢٠١٦ إلى ٢٥، ١٥٪ بعد أيام قليلة من تحرير سوق الصرف في نوفمبر من العام نفسه، وصولاً إلى ٢٥، ١٩٪ في منتصف ٢٠١٧. وفي حين يمثل رفع أسعار الفائدة الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي للسيطرة على معدلات التضخم، إلا أنه يحمل على الجانب الآخر تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي. فمع رفع أسعار الفائدة ترتفع كلفة الاقتراض سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار، وبالتالي يتباطأ الطلب، ونتيجة لذلك نمو الناتج. ويؤدي تباطؤ النمو بدوره إلى انخفاض معدل خلق فرص عمل جديدة في السوق، وذلك في وقت وصل معدل البطالة فيه إلى أعلى مستوياته منذ عقود طويلة، حيث تراوح المعدل في الأعوام الستة الأخيرة بين ٢، ١٢٪ و ٤، ١٣٪، لذا فعلى

حيازاتها من النقود المحلية واستبدالها بالعقارات أو الذهب أو العملات الأجنبية أو غيرها من مخازن القيمة التقليدية المكلفة، وبالتالي تتجنب فقدان جزء كبير من قيمة أصولها، وذلك على العكس من الشرائح الأفقر، والتي يغلب النقد المحلي على هيكل حيازاتها.

وبالإضافة للتأثير الاجتماعي السلبي للزيادة في الفقر وعدم المساواة، يحمل هذا النوع من التغيرات نتائج اقتصادية سلبية غير مباشرة كذلك، فمع زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة، يتصاعد عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك في صورته العنيفة وغير العنيفة، والقانونية وغير القانونية على حد سواء، وهو ما يغذي مناخ عدم اليقين في البيئة السياسية المحيطة، بما يدفع لتراجع الاستثمار الخاص، نظرًا لحساسيته البالغة تجاه عدم اليقين، وهو ما يدفع نحو تراجع النمو الاقتصادي. وعلى صعيد آخر تؤدي الزيادة في عدم المساواة كذلك إلى تراجع الطلب العام بسبب الفارق في الميل الحدي للاستهلاك بين الشرائح الأقل دخلًا وتلك الأعلى، وهو ما ينتج عنه تباطؤ النمو الاقتصادي كذلك، بما قد يهدد في نهاية المطاف القدرة على الاستمرار في الإصلاح برمته.

وبالتالي، ففي حين يتراجع الدور الاقتصادي المباشر للدولة بالتزامن مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد تهدد النتائج الاجتماعية لهذا التراجع، في صورة زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة، نجاح برنامج الإصلاح ذاته، وفرص تحسين أداء الاقتصاد المصري، وهو ما قد يتطلب زيادة الإنفاق الاجتماعي خلال الفترة المقبلة، ولكن أيضًا مع مراعاة الأهداف الواضحة في برنامج الإصلاح، والمتعلقة بالحدود المستهدفة للإنفاق العام وعجز الموازنة، وهو ما يضيف المزيد من التعقيد للتوازن المأمول بين الإصلاح الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية للدولة.

#### التحديات المؤسسية

وفي حين سيعتبر الدور المباشر للدولة في الاقتصاد كنتيجة للإصلاح الاقتصادي، ليحل محله القطاع الخاص لدفع الاستثمار والتشغيل والنمو، فستعين على الدولة في الوقت ذاته تحمل مسؤوليتها في تطوير دورها غير المباشر كمنظم ومراقب للأسواق، وضامن للتنافس الحر والممارسات المنضبطة للقطاع الخاص ولاعب فاعل أحيانًا،

شديدة التأثير إن لم يتم معالجتها. ويأتي في مقدمة التحديات الاجتماعية في المرحلة المقبلة، ارتفاع معدلات الفقر القومي والمدقع في مصر، وكذلك زيادة عدم المساواة بشكل عام بين شرائح الدخل المختلفة.

ويشهد المجتمع المصري حتى قبل تطبيق برنامج الإصلاح، ارتفاعًا مستمرًا في نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، ولا يتمكنون من الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة. ففي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة المواطنين دون خط الفقر القومي ١٦,٧٪ من إجمالي المواطنين، وعلى مدى ١٥ عامًا، ارتفعت هذه النسبة تدريجيًا حتى وصلت في عام ٢٠١٥، في أحدث بيانات رسمية إلى ٢٧,٨٪ من إجمالي المواطنين. وعلى صعيد عدم المساواة في الدخل، ففي عام ٢٠١٥ أيضًا، كان نصيب شريحة المواطنين الـ ١٠٪ الأكثر ثراءً وحدهم ٤٨,٥٪ من إجمالي الدخل في مصر، وكان نصيب شريحة أغنى ١٪ وحدهم ١٩,١٪ من إجمالي الدخل، وهو ما يفوق نصيب الـ ٥٠٪ الأقل دخلًا، والبالغ ١٨,٢٪ فقط.

وفي حين تدلل البيانات السابقة على المستويات المرتفعة من الفقر وعدم المساواة، إلا أنها لا تعكس الصورة الراهنة والمستقبل القريب في الأعوام القليلة المقبلة، نظرًا لكونها بيانات لعام ٢٠١٥، قبل البدء في تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح، وهي الإجراءات التي من المتوقع أن تكون قد رفعت من معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل إلى مستويات جديدة، خاصة بسبب الارتفاع الحاد للتضخم في أعقاب البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح، وما للتضخم من آثار حادة ومباشرة على الفقر وعدم المساواة بسبب تفاوت تأثيره على شرائح الدخل المختلفة في المجتمعات، وهو ما يفسر الإشارة التقليدية إليه كأكثر الضرائب قسوة «the cruelest tax of all».

فمع ارتفاع معدلات التضخم، تتعرض القوة الشرائية للشرائح الأفقر إلى تراجع يفوق ما يلحق بالشرائح الأعلى دخلًا. فالشرائح الأكثر ثراءً عادة ما تمتلك دخلًا مرتبطًا بالتضخم، كمدخرات بنكية أو سندات بفائدة متغيرة، وبالتالي يقل تأثيرها مقارنة بالشرائح الأقل ثراءً، أصحاب الدخل الثابتة في الأغلب. وبالإضافة لذلك تكون الشرائح الأغنى أكثر قدرة على تحصين ثرواتها من خلال تقليص

## أولويات الفترة الرئاسية الثانية

لأداء أعماله، واحتمالية المصادرة الاعتبارية لأصوله، سواء عبر القانون أو باستخدام نفوذ غير مقنن، ومدى الاستقرار السياسي والأمني في البلد محل الاستثمار.

### خاتمة

أضاف برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق مؤخرًا عددًا من المتغيرات الجديدة إلى معادلات الاقتصاد المصري في الفترة الراهنة، والمستقبل القريب كذلك، كما عقد التحديات القائمة بالفعل، والمزمنة في آليات عمل الاقتصاد والعلاقات بين اللاعبين المختلفين في السوق والدولة. فكم اتت الإشارة سابقًا، اكتسبت العلاقة المتناقضة بين السيطرة على التضخم وتحفيز النمو بعدًا خطيرًا في أعقاب تفاعلات إجراءات الإصلاح وما نتج عنها من تضخم استثنائي متعدد النتائج، واجتماعيًا، فمن المتوقع كذلك أن تصل المؤشرات الخاصة بالفقر وعدم المساواة إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقه قد تهدد القدرة على الاستمرار في برنامج الإصلاح برمته، وفي السياق المؤسسي، أصبح الوضع المتردي التقليدي لبيئة الأعمال في مصر غير مقبول الآن بسبب تراجع دور الدولة، وحتمية كسب ثقة رأس المال الخاص في السوق المحلي، وتحفيزه على الاستثمار والتشغيل ليملاً الفراغ المتوقع.

وفي حين تبدو التحديات الاقتصادية في المرحلة المقبلة، خلال الفترة الرئاسية الثانية للسيسي، معقدة ومتشابكة إلى حد كبير، فهي في نهاية المطاف تحديات مألوفة للاقتصادات المشابهة للاقتصاد المصري، خاصة ما طبق منها برامج للإصلاح شبيهة بالبرنامج المطبق حاليًا في مصر، نظرًا لتقارب سياسات وتوصيات صندوق النقد الدولي من بلد لآخر، مع اختلافات بسيطة مصممة لتلائم بعض الظروف الاستثنائية الخاصة بكل بلد على حدة. وفي منتصف العقد الماضي، وبعد ١٥ عامًا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي حول العالم، أقر صندوق النقد والبنك الدوليين بتعثر أغلب برامج الإصلاح المطبقة خلال تلك الفترة، وفشلها في التغلب على تحديات فترة الإصلاح، والمطابقة تقريبًا للتحديات المذكورة هنا للوضع المصري. وفي مراجعة المؤسستين لأسباب التعثر العالمي هذا، فقد أشارا بوضوح إلى ضعف الإصلاح المؤسسي والسياسي في بلدان الإصلاح الاقتصادي، وعدم ملاءمة البيئة والمؤسسات السياسية القائمة متدنية الكفاءة في هذه البلدان، للمسؤوليات الجديدة والمتشابكة المتعلقة

وذلك بالأساس لتهيئة بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، وضمان حياديتها وحماية أصول وأنشطة المستثمرين، وذلك لكسب ثقة رأس المال الخاص في السوق المصري.

وتأتي أزمة الفساد الإداري على رأس التحديات المؤسسية التي تقوض الاستثمار الخاص بصورة مؤثرة، حيث ترفع من كلفة تأسيس وتشغيل المشروعات بأحجامها المختلفة، وبالتالي تعد عاملًا طاردًا لرأس المال. ويمثل الفساد أزمة خاصة في التعاملات الإدارية في مصر، حيث تحتل المرتبة الـ ١١٧ عالميًا في مؤشر الفساد العالمي، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، كما تدهور تقييمها في المؤشر بصورة سنوية خلال الفترة الرئاسية الأولى للسيسي منذ عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك يرى ٦٨,٢٪ من إجمالي أصحاب الشركات في مصر بمختلف أحجامها، وفقًا للبنك الدولي، الفساد كعائق رئيسي أمام أعمالهم، وهي بذلك واحدة من أعلى عشرة نسب في العالم في هذا التقييم.

وبالإضافة للفساد، تواجه بيئة الأعمال في مصر تحديات مؤسسية أخرى متنوعة، على رأسها ضعف كفاءة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الرسمية اللازمة لتأسيس وتشغيل الأعمال. وتحتل مصر المرتبة الـ ١٢٨ عالميًا في سهولة الأعمال من ١٩٠ بلدًا، وفقًا للبنك الدولي، وهي تحقق مستويات متدنية خصيصًا في البنود المتعلقة بتأسيس المشروعات، وتسجيل العقارات، والمعاملات الضريبية، وسهولة التجارة الخارجية، وتفعيل التعاقدات، ومعالجة إجراءات الإفلاس.

وتتوسع التحديات الاقتصادية المؤسسية كذلك لتتعدى التشريعات الاقتصادية التقليدية وقوانين وممارسات الاستثمار وتأسيس الأعمال وما إلى ذلك، ولكن تمتد أيضًا للأطر المؤسسية المختصة بصلب العملية القانونية وقواعد التقاضي، وعلاقة السلطات المختلفة في الدولة ببعضها البعض، ومساحة عمل الأجهزة الرقابية ومدى استقلاليتها، والحريات المدنية، وحماية حقوق الملكية المادية والفكرية، والإفلات من العقاب، وكذلك خصائص النظام السياسي والاستقرار والحياد الدستوري. ترسم كل هذه الأطر المؤسسية وغيرها، الصورة الإجمالية للمستثمر، سواء المحلي أو الأجنبي، حول قدرته على الاقتراض والاستثمار، واللجوء لقضاء حيادي لضمان حقوقه، وعدم الاحتياج لدفع رشوى

برامج الإصلاح الاقتصادي.

للدولة، وهو ما يجعل من منافستها مهمة غير ممكنة ويمنحها أفضلية غير مستحقة في السوق، لا تعكس كفاءة حقيقية في التشغيل والإنتاج.

وتعيدنا هذه المخاطر مجددًا إلى محورية المنافسة السياسية الحقيقية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من بوابة رفع كفاءة سياسات الدولة، وذلك لقدرتها على إجبار مسؤولي الدولة على اختيار أفضل السياسات وأكثرها فعالية خوفًا من الاستبعاد، أو من جانب آخر، لقدرتها على استبعاد المسؤولين غير الأكفاء والسياسات الخاطئة من الاستمرار في السلطة والتحكم في آليات عمل الاقتصاد لوقت أطول. وكذلك، تضمن المنافسة السياسية أيضًا تحقيق المزيد من التوازن الاجتماعي، وذلك من خلال توزيع أكبر للدخل والثروة من الشرائح الأغنى للأفقر، عبر تكريس الدولة المزيد من الموارد للإنفاق الاجتماعي الفعال، خاصة على الصحة والتعليم، وذلك لاحتلال هذا البند للأولوية في تفضيلات أكثر من نصف السكان، كقاعدة اقتصادية عامة، لذلك يميل المتنافسون السياسيون للتباري في تلبية هذا المطلب العام، في سعيهم للوصول إلى السلطة، أو الاحتفاظ بها. وبالتالي، ومع فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي بالرئاسة للمرة الثانية بالنسبة الكبيرة ذاتها تقريبًا، فإن غياب المنافسة السياسية الحقيقية هو التحدي الأبرز أمام الاقتصاد المصري في الفترة المقبلة، فضعف المنافسة هو ما يمكن أن يقوض من كفاءة الدولة ورغبة مسؤوليها في مواجهة التحديات الاقتصادية الأخرى.

وقد تبدو معالجة التحديات في الفترة المقبلة بذلك أكثر تعقيدًا، فهي قد نخطت مجرد حزمة من السياسات المالية والنقدية وبعض قوانين الأعمال إلى ضرورة الإصلاح السياسي لتجنب أن تفسد الدولة، بأطرافها المختلفة برنامج الإصلاح بأن تخنق السوق الحر بالتزامن مع انسحابها التدريجي من الاقتصاد، بما يخلق فجوة في النمو والتشغيل. فمن خلال السلطات الواسعة للدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي الخاص عبر منح ومنع تراخيص الأنشطة المختلفة، والإعفاءات والتسهيلات المحفزة، بل وحتى في تفكيك الشركات الخاصة وإبعادها عن الأسواق لحماية المستهلك والمنافسة، كما هو الحال في اقتصادات السوق المختلفة حول العالم، قد يلجأ موظفو الدولة، خاصة كبار الموظفين، إلى استغلال سلطاتهم في منح شركات معاملة تفضيلية في مقابل رشاوى بغرض التبرج الشخصي، أو لدعم رجال الأعمال المقربين منهم كأفراد، أو من الدولة ككيان مؤسسي. كما يثير كذلك الدور الاقتصادي المتنامي للقوات المسلحة خلال الفترة الرئاسية الأولى للسيسي المخاوف حيال خنقها الاستثمار الخاص في الأسواق التي تدخلها، حيث تعرض المؤسسة العسكرية القطاع الخاص إلى منافسة غير عادلة بسبب عدم خضوعها لقواعد السوق فيما يتعلق بتكلفة العمالة والمواد الخام، وكذلك بسبب المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها في الإجراءات والتراخيص من الجهاز الإداري